الافصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)

Accounting Disclosure in the Light of the International Reading (IAS / IFRS) and its Impact on the Quality of Financial Reports (Field Study)

سعيداني محمد السعيد[1,*]، رزيقات بوبكر[2]، زرقون محمد[3]

[1]جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر) (Ms.saidani@lagh-univ.dz)

[2]جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر) (Boubaker.rezigat@univ-msila.dz)

[3]جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر) (Zergoune.me@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/08/18؛ **تاريخ القبول**: 2022/06/24؛ **تاريخ النشر**: 2022/07/01

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية، ومن أجل تحقيق الهدف من هذه الدراسة قمنا بتصميم استبانة تحتوي على 35 سؤالا، وزعت على الأشخاص الذين لديهم الخبرة العلمية والعملية في مجال المحاسبة والمالية كما تم الاستعانة بالمقابلة، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من محافظي الحسابات والمحاسبين في المؤسسات والمحللين الماليين. اعتمدنا في هذه الدراسة على التحليل الوصفي الإحصائي لتحليل متغيرات الدراسة. تم التوصل في هذه الدراسة أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية (IAS/IFRS) يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال الالتزام بمتطلبات الافصاح الواردة بهذه المعايير.

الكلمات المفتاح: إفصاح محاسبي؛ معايير دولية؛ معلومات محاسبية، جودة التقارير المالية.

تصنيف JEL : M20؛ M41؛ M48؛

Abstract: This study aimed at identifying the impact of accounting disclosure in the light of international standards (IAS/IFRS) on the quality of financial reports. In order to achieve the objective of this study, we designed a questionnaire containing 35 questions, which was distributed to people with scientific and practical experience in accounting and finance and the interview was used. The sample study included a group of institutional auditors, accountants and financial analysts. In this study, we relied on statistical descriptive analysis to analyze study variables. This study found that the commitment to the application of international standards (IAS/IFRS) leads to the generation of high quality financial reports by complying with the disclosure requirements contained in these standards.

Key words: Accounting Disclosure; International Standards; Accounting Information, Quality of Financial Reports.

Jel Classification Codes : M20; M41; M48.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد:

لا يستطيع أحد اليوم أن يتجاهل التغيرات السريعة التي فرضتها التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية وغيرها. وكان من نتائجها ظاهرة العولمة وما تعكسه من إيجابيات في تسهيل تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود بين الدول وما تجلبه من مخاطر وهزات مدمرة لاقتصاديات بعض الدول إن لم يحسن التعامل مع هذه التغيرات. وبكل تأكيد فإن المحاسبة لم تكن بمعزل عن هذه التغيرات، حيث إن الأدب التاريخي للمحاسبة يشير إلى أن البيئة المحاسبية هي في حالة تغير ديناميكي نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وحتى تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها كان لابد لها أن تواكب هذه التغيرات، فظهرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية والإقليمية لتنظيم المهنة وتوحيد معاييرها، باعتبار هذه المعايير ضوابط لإنتاج معلومات شفافة وكاملة حول الوضع الاقتصادي للمؤسسة والبيئة الاقتصادية لها.

تمثل الهيئة المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية (IAS/IFRS) بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي ظهرت في الوجود سنة 2001 بعد عملية هيكلة للجنة السابقة المسماة بلجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) مجموعة من القواعد المحاسبية، يتم الاتفاق عليها والتعارف على استخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس العمليات والإحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، كما تهدف إلى إنتاج معلومات ذات جودة عالية وإيصالها إلى الأطراف ذات المصلحة.

رغم أن المعايير الدولية (IAS/IFRS) غير ملزمة لكونها تصدر عن هيئات وتنظيمات مهنية فمنذ ظهورها اتجهت معظم الدول طواعية إلى تطبيقها أو محاولة التوفيق بينها وبين معاييرها المحلية ويتطلب تطبيق هذه المعايير تعديلا في القوانين والتشريعات للدول الراغبة في تبنيها، على غرار الاتحاد الأوروبي سنة 2005 الذي ألزم كل المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية الأوروبية إلى استخدام المعايير الدولية (IAS/IFRS).

وعلى غرار العديد من الدول، باشرت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة وواقعا، يجب الرؤية إليه بإيجابية ويقين، بحيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه.

لذا فقد عمد المشرع الجزائري إلى تبني المعايير الدولية (IAS/IFRS) من خلال: (القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007) المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) وكل ذلك من اجل تحقيق توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية تبني المعايير الدولية المالية (IAS/IFRS) وبالتالي درجة أكبر من الشفافية على المستوى المحلي والدولي.

وعليه فإن السؤال الرئيسي الذي تتمحور حوله اشكالية البحث هو كما يلي:

"ما أثر الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية؟"

I.1- أهداف الدراســـــة: نهدف من خلال الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الوصول إلى النقاط الآتية:

1 - معرفة علاقة المعايير الدولية (IAS/IFRS) بجودة التقارير المالية؛

2 - معرفة درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر حول أن التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق متطلبات الافصاح الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية؛

3 - معرفة درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر حول أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يحقق مزايا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والدولة التي تتبنى هذه المعايير؛

4 - معرفة درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر حول هل البيئة الاقتصادية في الجزائر ملائمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية أو أنه توجد معوقات تحد من ذلك.

I.2- الدراسات السابقـــــة:

- **دراسة أحمد محمد مخلوف (2014)**[1] تحت عنوان: "مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية". البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التسيير بجامعة الجزائر، هدف هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على قرار المستثمر في زيادة استثماراته وجذب المستثمرين الجدد، كما هدفت إلى تقييم آثار الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وتعليمات الافصاح التي تفرضها القوانين الأردنية على الشركات المساهمة العامة وعلاقتها بالتقارير المالية عالية الجودة، ومعرفة منفعة المعلومات المحاسبية الناتجة عن الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات وأثرها على توليد تقارير مالية عالية الجودة. وكذلك تقييم أثار الخصائص المتعلقة بالشركات المساهمة وعلاقتها بتوليد تقارير مالية عالية الجودة. وتوصل الباحث إلى النتائج التالية: تلتزم الشركات المساهمة العامة الصناعية بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، تلتزم الشركات المساهمة العامة الصناعية بتطبيق

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بينت النتائج أن تأثير خصائص الإدارة المالية (معدي التقارير المالية)، لها تأثير كبير على التقارير المالية عالية الجودة التي تنتجها الإدارة، كما بينت نتائج الدراسة أن تطبيق متطلبات الإفصاح في الشركات المساهمة لها تأثير كبير على توليد تقارير مالية عالية الجودة.

- **دراسة** (Gassen and Sellhorn, 2006)[2]: هي دراسة ألمانية اختبرت جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق المؤسسات الألمانية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS). وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن التشريع الأوربي الصادر عام 2002 والملزم للمؤسسات الأوروبية المسجلة في أسواق دول تابعة للاتحاد الأوروبي أن تعد تقاريرها المالية المجمعة طبقا لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية اعتباراً من 2005، إلا أن معظم المؤسسات الألمانية كانت قد طبقت هذه المعايير بشكل اختياري قبل ذلك بفترة طويلة. حيث افترضت الدراسة أن جودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سوف يترتب عليها جودة عالية للتقارير المالية وهذه الجودة سوف تنعكس في شكل التحسن في مستوى الإفصاح والشفافية الأمر الذي يقلل من درجه عدم تماثل المعلومات في السوق. واعتبرت الدراسة أن تخفيض عدم التماثل في تعاملات الأسواق الأوربية ينم عن جودة عالية للتقارير المالية التي تم إعدادها طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لعدم تماثل المعلومات وهي: المدى بين أسعار العروض وأسعار الطلبات، معدل دوران الأسهم، معدل تذبذب عوائد الأسهم، ودرجه اختلاف تنبؤات المحللين عن الأرباح الفعلية التي تعرضها القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نتج عنه آثار سلبيه على مقاييس عدم تماثل المعلومات الأمر الذي يعني أن التقارير المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) تتصف بجودة أعلى من غيرها (بخلاف معايير المحاسبة الأمريكية).

- **دراسة** (Kim et al, 2007)[3]: اهتمت الدراسة بآثار الجودة التقارير المالية التي أعدت طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) على عقود الدين الخاصة. وأوضحت الدراسة أن تطبيق معايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يترتب عليه مرونة أقل في تطبيق السياسات المحاسبية، ودرجة أقل لأخطاء التنبؤ بالأرباح. هذه الجودة يترتب عليها تكاليف أقل لدراسة وتحليل وتعديل المعلومات المالية المقدمة في سياق عقود الدين الخاصة التي تقدم عليها المؤسسات للحصول على القروض البنكية، ومن ثم فإن إعداد القوائم المالية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سوف يترتب عليه تكلفة أقل للاقتراض، وشروط أخرى للدين أكثر يسراً من القروض التي تمنح بناءًا على معلومات مالية أعدت وفقا لمعاير محاسبة أخرى غير معايير الدولية لإعداد التقارير المالية (باستثناء المعلومات التي أعدت طبقا لمعايير المحاسبة الأمريكية). ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عدد كبير من عقود الدين الخاصة التي أبرمتها مؤسسات عديدة من دول مختلفة مع البنوك العالمية. وقد أوضحت النتائج أن المؤسسات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) اختيارياً حصلت على تصنيف ائتماني أعلى، وبناءً عليه حصلت تلك المؤسسات على معدلات أقل للفوائد وشروط دين أيسر، متمثلة في حجم أكبر للمبالغ المقدمة من البنوك، ومدة أطول للدين.

-**دراسة** (Armstrong et al, 2008)[4]: هدف الدراسة معرفة أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) على بعض مؤشرات أسواق المال في أوربا و لم تركز على مؤسسات محددة. فاعتبرت الدراسة أن تطبيق معايير الدولية لإعداد التقارير المالية إذا كان يصاحبه زيادة في جودة التقارير المالية، فإن الأسواق الأوروبية سوف تتلقى الأخبار الدالة على اتفاق الدول الأوروبية على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) بصوره ايجابية، أما الأخبار الدالة على صعوبة الاتفاق على ذلك فإن رد فعل السوق المصاحب لها سوف يكون سلبياً. لذا اختبرت الدراسة العوائد السوقية لعدد من أسواق المال في دول الاتحاد الأوروبي على مدار ثلاثة أيام بعد كل حدث من عدد 16 حدث يمكن اعتبارها مؤثرة بصوره ايجابية أو سلبية على اتفاق الدول الاتحاد الأوروبي على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وقد أظهرت نتائج الدراسة أن رد فعل السوق تجاه الأحداث التي يستدل منها على زيادة احتمال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دول الاتحاد الأوروبي كان ايجابياً. أما رد فعل السوق تجاه الأحداث التي يستدل منها على زيادة احتمال عدم تطبيق مؤسسات دول الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فكان سلبياً.

I.3- الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية (IAS/IFRS): صدرت معايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وهي التسمية الجديدة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) في 20 أفريل 2001 م، وبذلك فإن التسمية القديمة معايير المحاسبة الدولية سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجيا لتحل محلها التسمية الجديدة مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة على المعايير النافذة المفعول.

I.3-1- الحاجة إلى المعايير الدولية (IAS/IFRS): إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف دول العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي كانت حتى وقت قريب مختلفة إلى حد بعيد عن بعضها البعض، لذلك ظهرت الحاجة الملحة الى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة

الدولية، أو بعبارة أخرى، تقارب عالمي حول لغة محاسبة مشتركة في العالم المالي. ويمكن التعرف على أهم المستجدات التي أدت لظهور الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية على النحو التالي[5]:

I.3-1-1-التبادل التجاري: أدى النزوع إلى حرية التبادل التجاري بين دول العالم، وتحرير التجارة التدريجي من القيود الجمركية، وتزايد عدد الدول الموقعة على اتفاقية التبادل التجاري (المنظمة العالمية للتجارة) إلى اهتمام الدول والمؤسسات بتكاليف الإنتاج بهدف تحديد الأسعار، واحترام قواعد المنافسة، وهذا يعتمد على تبني المعايير المحاسبية الدولية فلا يجوز البيع بأقل من ثمن التكلفة بشكل عام إذا أن البيع بالخسارة يؤدي إلى تدمير نظام المنافسة العادلة، والعمل على تطبيق سياسة الإغراق لتدمير بعض المؤسسات المنافسة عن طريق إلحاق خسائر كبيرة بها مما يؤدي إلى إفلاسها وخروجها من السوق، فاعتبرت المنظمة العالمية للتجارة البيع بأقل التكلفة مخالف لقواعد التجارة الدولية، وقد عملت المعايير المحاسبية الدولية على توحيد مفهوم قياس التكلفة إما بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل[6].

I.3-1-2- الحاجة لمواكبة التقدم والتطور العالمي وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه: ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة. فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة في المؤسسة الواحدة إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين المؤسسات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة)، ومن أمثلة الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي ما يلي[7]:

- معالجة مشكلة الإيجار التمويلي، مرة يعتبر أصلاً وأحياناً مصروفاً دون ضوابط.
- تقويم المخزون السلعي آخر الدورة، فقد أحصت لجنة توجيه المعايير المحاسبية الدولية (ASC) وجود 15 طريقة مختلفة للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة.
- وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة.
- ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولا وطنيا ودوليا، مثلا الاختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة.

I.3-1-3- التنمية الدولية: تمثل التنمية الدولية هدفا تسعى إلى تحقيقه الشعوب وحكومات الدول المختلفة، كما تهتم المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي بدراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول العالم وتعطي بعض المساعدات الإحصائية في هذا المجال، بهدف إعداد الحسابات القومية ضمن أسس موحدة تصلح للمقارنة بين دول العالم، كما تصلح للتجميع والتلخيص على مستوى الأقاليم أو القارات أو الدول، ولما كان النشاط الاقتصادي يمارس من قبل المؤسسات الاقتصادية حكومية أو خاصة، فلا بد من إعداد هذه الحسابات من قبل المؤسسات ضمن المفاهيم المحددة في النظام، شريطة أن تفصح في التقارير المالية على أسس القياس المستخدمة لإمكان إدخال التعديلات المناسبة عليها، وهذا ما يفترض إما الأخذ بأسس ومعايير الحسابات القومية المحددة بحسب نظام الأمم المتحدة، أو الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية مما يجعل توحيدها ممكنا وإعداد الحسابات القومية بناء عليها تكون شفافة وقابلة للمقارنة[8].

I.3-2- تبني المعايير الدولية (IAS/IFRS) عالميا: تلقى معايير المحاسبة الدولية التي أعيد تسميتها حاليا الى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" (IAS/IFRS) قبولا عالمياً حيث[9]:

- احرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الماضية عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)؛

-كان أحد الأهداف الرئيسية المفاجئة هو عندما أصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2002 تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في اوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذ المفعول عام 2005 وينطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلدا، بما في ذلك فرنسا وألمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة. وتعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا؛

- هناك بلدان أخرى كثيرة خارج أوروبا تتجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، ويضاف لذلك أن بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير المحاسبة وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل استراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة. وقدر أن أكثر من 70 بلدا طلبت من شركاتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في 2005.

- يرحب المستثمرون والدائنون والمحللون الماليون وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بتبني المعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة. فمن الصعب في غياب المعايير المشتركة مقارنة المعلومات المالية التي تعدها المؤسسات المتواجدة في انحاء مختلفة من

العالم. وفي سياق الاقتصاد الآخذ في العولمة على نحو متزايد، يسهل استخدام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى عبر الحدود ويزيد من كفاءة السوق ويقلل من تكاليف جمع رأس المال.

I.3-3- الهيئة المسؤولة عن اصدار المعايير الدولية (IAS/IFRS): كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ العام 1973 وحتى العام 2001 الهيئة المسؤولة عن وضع المعايير الدولية وتتمثل الأهمية الرئيسية للجنة معايير المحاسبة الدولية في تشجيعها واضعي معايير المحاسبة الوطنية حول العالم على تحسين وتوحيد معايير المحاسبة الوطنية، وبعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتضييق الفوارق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض التقارير المالية بهدف توفير معايير محاسبية أقل تعقيدا وتوفي بالاحتياجات المتجددة لممارسات الأعمال وإدارات الحكومات وتمكن من الحصول على معلومات ذات جودة تغطي احتياجات مستخدميها في صنع القرارات الاقتصادية بما فيها الكشف المبكر عن الأزمات.

I.3-3-1- الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): تم إصدار إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية في سبتمبر 2010 حيث حل محل إطار إعداد وعرض البيانات المالية الذي تم وضعه من قبل الهيئة السابقة للمجلس. ويساعد إطار المفاهيم مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) فيما يلي[10]:

- تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية ومراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القائمة؛
- زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية بتوفير أساس لتخفيض عدد أساليب المعالجات المحاسبية البديلة التي يسمح بها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك يمكن للإطار المفاهيم المساعدة في:
- تحضير البيانات المالية لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وفي التعامل مع الموضوعات التي يمكن أن تكون عنوان المعايير أو التفسيرات؛
- مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت التقارير المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- مستخدمو التقارير المالية في تفسير المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية التي أعدت بالاعتماد عل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية؛
- تزويد الأشخاص المهتمون بعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، بمعلومات عن طريقتها في صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- مساعدة هيئات وجمعيات ومؤسسات وضع المعايير الوطنية في تطوير المعايير الوطنية.

I.3-3-1- هيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من مجموعة من الهيئات يمكن عرضها كما يلي:

I.3-3-1-1- مجلس المراقبة: يعمل مجلس المراقبة على إيجاد صلة رسمية بين الأمناء والسلطات العامة، حيث تسعى هذه العلاقة إلى مضاعفة الصلة على أساس دولي بين واضعي معايير المحاسبة والسلطات العامة تلك التي تشرف بشكل عام على واضعي معايير المحاسبة. ويتم الاتفاق على مذكرة تفاهم بين مجلس المراقبة ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) بحيث تصف التفاعل بينهما.

I.3-3-1-2- مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation): بتاريخ 01 جويلية 2010 تم إعادة تسمية هذه اللجنة باسم (IFRS Foundation) بعدما كانت تسمى (IASC Foundation)، وتتكون هذه اللجنة حاليا من22 عضوا إدارياً (Les Trustees)، يتحمل مجلس المراقبة مسؤولية الموافقة على تعييناتهم، وتشمل مسؤوليات الأمناء الإشراف على عمليات مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجلس الاستشاري للمعايير ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمتابعة والإشراف على فاعلية مجلس معايير المحاسبة الدولية والتزامه بأسلوب عمله وبالإجراءات الاستشارية ووضع وتنفيذ ترتيبات التمويل المناسبة، واعتماد موازنة مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالي وتحمل مسؤوليات التغييرات في النظام الداخلي.

I.3-3-1-3- مجلس معايير المحاسبة الدولية (مجلس الإدارة): يتألف مجلس معايير المحاسبة الدولية من ستة عشر (16) عضوا، يتم تعينهم من قبل الأمناء على أساس الكفاءة المهنية والخبرة العملية، لمدة خمس سنوات وتكون قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولمدة خمس سنوات أخرى هذا بالنسبة للأعضاء الذين تم تعينهم قبل 2 يوليو 2009، أما الأعضاء الذين تم تعينهم بعد هذا التاريخ فتكون قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ولمدة ثلاثة سنوات، باستثناء الرئيس ونائب الرئيس. ولا ينبغي أن يكون أي فرد ضمن أعضاء الأمناء (Les Trustees) وعضو في مجلس معايير المحاسبة الدولية في الوقت نفسه.

I.3-3-1-4- لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC): أنشأ الأمناء لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) المسمات سابقاً لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية (SIC) في مارس 2002 حيث تتكون هذه اللجنة من أربعة عشر (14) عضواً ناخباً يتم تعيينهم من قبل الأمناء لفترات يتم تجديدها كل ثلاث سنوات وينبغي أن يختار الأمناء أعضاء لجنة التفسيرات بحيث تضم

مجموعة من الأشخاص يجمعون بين أفضل الخبرات الفنية المتاحة ومختلف خبرات الأسواق والأعمال الدولية في التطبيق العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفي تحليل البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

I.3-1-3-5- المجلس الاستشاري (SAC): يتكون المجلس الاستشاري (SAC) من (50) عضواً يمثلون الأطراف المعينة على المستوى الدولي، حيث يوفر المجلس أداة اتصال رسمية للمجموعات الأخرى والأفراد الراغبين في إعداد التقارير المالية من خلفيات وظيفية وبيئات جغرافية متباينة.

يتم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يتم تعيين رئيس المجلس الاستشاري من قبل الأمناء. ولا يمكن أن يكون عضواً في مجلس معايير المحاسبة الدولية أو من موظفيه. ويُدعى رئيس المجلس الاستشاري لحضور اجتماعات الأمناء والمشاركة فيها.

I.4- الإطار الفكري للإفصاح المحاسبي: يُعد الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة، حيث أنه من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماماً كبيراً ومتزايداً في السنوات الأخيرة خاصة بعد حدوث الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من المؤسسات العالمية مثل (Enron) الأمريكية عام 2001 وما تبعه من انهيارات لمؤسسات كبرى.

وربما كان من المناسب القول في مستهل هذه المقدمة: أن مبدأ الإفصاح من المبادئ المحاسبية التي تثير قلق المسئولين عن أسواق المال وواضعي المعايير المحاسبية لتأثيره المباشر في جودة التقارير المالية المنشورة. وكفاءة الأسواق المالية أيضاً.

I.4-1-التطور التاريخي للإفصاح: يرتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق مع تطور النظم المحاسبة، وتتأثر ممارسات ومعايير الإفصاح بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية، ومستوى التنمية الاقتصادية، ومستوى التعليم، والمستوى الثقافي[11]. ويمكن إيجاز نشأة وتطور الإفصاح عبر التاريخ بأربعة حقب كما يلي:

- **الحقبة الأولى:** كانت معظم المؤسسات الاقتصادية مؤسسات فردية ومؤسسات أشخاص وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تلك الفترة لم يكن مطلوبا لأن المعلومات كانت تعد بمثابة أسرار شخصية يحتفظ بها المالك.

- **الحقبة الثانية:** ميز هذه الحقبة بتزايد عدد وحجم مؤسسات الأشخاص وتباين العلاقات بين الشركاء فأصبح الإفصاح المحاسبي اختياريا يهدف إلى تقنين العلاقة بين المدير والمالك من ناحية وباقي الملاك من ناحية أخرى.

- **الحقبة الثالثة:** تميزت هذه الحقبة بظهور مؤسسات الأموال وإفصال الإدارة عن الملكية وكذلك تزايد اعتماد المؤسسات على أموال المستثمرين المختلفين فأصبح الإفصاح المحاسبي إجباريا على جميع المؤسسات.

- **الحقبة الرابعة:** ميز هذه الفترة ظهور نوع آخر من الإفصاح يدعى بالإفصاح الإعلامي وهو ذلك النوع من الإفصاح الذي يركز على توفير أية معلومة ملاءمة للمستخدمين بغض النظر عن موضوعيتها وكذلك يتسع ليشمل أية معلومات ملائمة والتي قد تكون ناتجة من التقدير والاجتهاد الشخصي.

I.4-2- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي: هناك اتفاقا بين كتاب المحاسبة على أن الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية ليس بالعملية العشوائية بل توجد العديد من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، كأي ممارسات ومعايير محاسبية أخرى، كما أنه من المتوقع أن تكون هناك اختلافات في الممارسات ومعايير الإفصاح من دولة إلى أخرى، ويمكن إرجاء وإيجاز هذه العوامل في النقاط التالية:

I.4-2-1- العوامل البيئية: إن العوامل البيئية لأي بلد هي مجموعة من الخصائص المميزة التي يصعب حصرها ولا يمكن أن تتطابق تماما مع تشكيلة الخصائص لأي بلد آخر، وأن هذه الخصائص في تنوعها تتراوح بين الصفات والقيم الشخصية إلى العادات والتقاليد ومن الممكن أن تتجاوز ذلك إلى العوامل الطبيعية والمناخية. وهذا الاختلاف يمكن استخدامه لتفسير الاختلافات في نمط ومستوى الإفصاح.

I.4-2-2- العوامل المتعلقة بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: في كل دولة لابد أن تعطي المؤسسات اهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك المؤسسات. لا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة[12].

I.4-2-3- العوامل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع المعايير: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح حيث تختلف بالاختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية[13].

I.4-2-4-العوامل المتعلقة بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توفر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، وأهم تلك الطرق مدى ملاءمة تلك المعلومات لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية ودرجة موثوقية تلك المعلومات. بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية إلى أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها[14].

I.4-3- مفهوم الإفصاح المحاسبي: اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم وإنما تعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح في حين أن، آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في عرض المعلومات في التقارير المالية المنشورة ومجرد كمية هذه المعلومات المعروضة فيها، أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة في تلك التقارير فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي[15]. فقد تطرق العديد من الكتاب لتعريف الإفصاح نذكر منها:

- "الإفصاح المحاسبي هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة[16].

– الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات[17].

– وعرف أيضا بأنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها[18].

– وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) "الإفصاح المحاسبي هو عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها"[19].

I.4-4- أنواع الإفصاح المحاسبي: إن التطور الكبير في الفكر المحاسبي وما صاحبه من تطورات في الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية إلى ضرورة الإفصاح الشامل (بنسبة 100% إن أمكن) فلا ضرورة لإخفاء بيانات ومعلومات عن مستخدمي التقارير والقوائم المالية وبصفة خاصة أصحاب حقوق الملكية والأجهزة الحكومية كمصلحة الضرائب فلم يعد إخفاء البيانات والمعلومات مجدي في عصر تكنولوجيا المعلومات، وأهم أنواع الإفصاح ما يلي:

– **الإفصاح الكامل:** يتطلب الافصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة، فإن الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضروريا وتشتمل القوائم المالية في الوقت الحاضر على الملاحظات والمذكرات الإيضاحية التي تعتبر جزءًا أساسياً من القوائم المالية، وينبغي أن تكون المعلومات الواردة في تلك المذكرات التوضيحية مكملة للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لتصحيح بعض المعلومات الخاطئة الواردة في تلك القوائم.

– **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

– **الإفصاح العادل:** يعني ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية التي تخدم جميع الفئات، إذ يرتبط هذا المستوى من الإفصاح بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات، ويكون الإفصاح عادلاً عند معاملة كافة فئات مستخدمي التقارير المالية الخارجية بصورة متماثلة ومتساوية، مما يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت.

– **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشمل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلا على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد[20].

– **الإفصاح الوقائي:** يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

– **الإفصاح التثقيفي الإعلامي:** يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي اتجاها نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي. ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية. لذلك بدأت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات. أي أن نطاق الإفصاح وفق هذا النوع لم يعد قاصرا على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة وإنما أصبح يتضمن المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصا تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار، ولا شك أن التوسع في نطاق الإفصاح على هذا النحو من شأنه الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بالطرق غير رسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى والمتفق عليها للإفصاح[21].

I.5- جودة التقارير المالية: ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير. وبداية فإنه يجب التسليم بأنه لا يوجد اتفاق بين الهيئات أو الباحثين على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظرا

لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأيضا نظرا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها.

وعلى الرغم من الاختلاف في تحديد مصطلح موحد لجودة التقارير المالية، إلا أنها أجمعت على أن جودتها تعني توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة، وفي ظل إدارة حوكمة الشركات كفء وفعال، وكذلك في نظام سوق مالي كفء يهدف إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار في السوق، وبالتالي نصل إلى تقارير مالية ممثلة بصدق ومفيدة وخالية من الأخطاء المادية بسبب الغش والتحريف والتظليل[22].

لقد حاولت عدت جهات محاسبية منها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لتحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات المحاسبية.

I.5-1-الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة: إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة. كما هي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة[23]. وتنقسم هذه الخصائص النوعية إلى:

I.5-1-1-الخصائص النوعية الأساسية: لقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الإطار المفاهيمي الجديد لسنة 2010 خاصيتين نوعيتين أساسيتين للمعلومات المحاسبية المفيدة هما الملاءمة والتمثيل الصادق، ويمكن التطرق إليهما كما يلي:

I.5-1-1-1-الملاءمة: يتفق تعريف الملاءمة الواردة في إطار المفاهيم مع التعريف الوارد في بيان المفاهيم رقم (2) لمجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB). فالمعلومات الملاءمة هي المعلومات التي تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون حتى وإن اختار بعض المستخدمون عدم الاستفادة منها أو كانوا على علم مسبق بها من مصادر أخرى. وتكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما معا[24].

I.5-1-1-2- التمثيل الصادق: تمثل التقارير المالية الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام ولكي تكون مفيدة يجب ألا تمثل المعلومات المحاسبية الظواهر الملاءمة فحسب، بل يجب أن تمثل أيضا وبصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها وحتى يكون التمثيل صادق بشكل كامل يجب أن يتسم الوصف بثلاثة خصائص إذ يجب أن يكون كاملا وحياديا وخالي من الخطأ طبعا الكمال هو أمر نادر، هذا إن لم يكن قابلا للتحقيق على الإطلاق.

I.5-1-2-الخصائص النوعية المعززة (الثانوية): تعد قابلية المقارنة وقابلية التحقق والتقديم في الوقت المناسب وقابلية الفهم هي خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات الملاءمة والممثلة بصدق وفقاً للإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة **الدولية** (IASB) سنة 2010. والتي يمكن التطرق إليها كما يلي:

I.5-1-2-1- قابلية المقارنة: كانت قابلية المقارنة مفهوما هاماً في الإطار (1989) وبيان المفاهيم (2)، ولكن اختلافا الإطارين السابقين على أهميتها. إذ نص الإطار (1989) على أن أهمية صفة قابلية المقارنة تضاهي أهمية صفة الملاءمة والتمثيل الصادق. ووصف بيان المفاهيم (2) قابلية المقارنة على أنها نوعية العلاقة بين مجموعتين أو أكثر من المعلومات والتي بالرغم من أهميتها تأتي بعد الملاءمة والتمثيل الصادق. وتبعا لذلك تعتبر قابلية المقارنة صفة نوعية معززة بدلا من صفة نوعية أساسية.

I.5-1-2-2- قابلية التحقق: تساعد قابلية التحقق المستخدمين على التأكد من أن المعلومات المالية تمثل بصدق الوصف الصحيح للظواهر الاقتصادية موضوع الاهتمام من قبلهم. وتقتضي عملية التحقق أنه إذا قام معدو تقارير مالية آخرون أو ملاحظون مستقلون بمعالجة نفس الظواهر الاقتصادية فإنهم سيحصلون على نفس النتائج التي حصلت عليها المؤسسة المعنية[25].

I.5-1-2-3-التقديم في الوقت المناسب: ناقش الإطار (1989) التوقيت المناسب على أنه قيد يمكن أن يجرد المعلومات المحاسبية من صفة الملاءمة. ووصف بيان المفاهيم (2) التوقيت المناسب على أنه جانب من الملاءمة. ولكن كان جوهر التوقيت المناسب كما ناقشه كلا الإطارين السابقين هو نفسه بشكل أساسي. ويعتبر التوقيت المناسب أمرا مستحسنا ولكنه ليس مهما بالدرجة نفسها كالملاءمة والتمثيل الصادق، ولا تكون المعلومات المقدمة في الوقت المناسب مفيدة إلا في حال كانت ملاءمة وممثلة بصدق وفي المقابل يمكن أن تبقى المعلومات ملاءمة والممثلة بصدق مفيدة (خاصة لأغراض التأكيدية) حتى ولو لم تكن معدة تقاريرها في الوقت المستحسن.

I.5-1-2-4-قابلية الفهم: تتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم أن لدى مستخدم المعلومات المالية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المؤسسة ونشاطاتها الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية للمؤسسة[26].

I.5-2- علاقة المعايير الدولية (IFRS/IAS) **بجودة التقارير المالية**: ترتبط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات، وبالتالي فإن جودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتمثل في قدرتها على إنتاج معلومات مالية ملاءمة وممثلة بصدق ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما يجب أن تُمكن من مقارنة المعلومات المالية من سنة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى. لهذا حددت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) مجموعة من الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن اعتبار أي مجموعة من معايير المحاسبة ذات جودة عالية. من هذه الشروط[27]:

- جودة تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان فنية عالية المستوى، سواء لإعداد الدراسات أو إصدار المعايير أو التفسيرات المرتبطة بتلك المعايير؛

- توفر موارد بشرية فنية عالية المستوى، ووجود كيانات قوية لمراقبة التزام المؤسسات بتطبيق هذه المعايير.

II - الطريقة والأدوات :

تهدف الدراسة في هذا الجزء إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية، ومن أجل ذلك قمنا بتوزيع **استبيان** على الأشخاص الذين لديهم الخبرة العلمية والعملية في مجال المحاسبة والمالية كما تم الاستعانة **بالمقابلة**، حيث تتشكل عينة الدراسة أساسا من مجموعة من محافظي الحسابات والمحاسبين في المؤسسات والمحللين الماليين.

تحتوي استمارة الاستبانة التي قمنا بإعدادها على جزئيين رئيسيين هما:

أولاً: الجزء الأول وهو عبارة عن معلومات عامة عن المستجيب: العمر، المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة؛

ثانياً: الجزء الثاني يحتوي على 35 فقرة موزعة إلى 3 أبعاد حسب الأدبيات النظرية للبحث فكانت بالشكل الآتي:

- **المحور الأول**: أسئلة حول العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وجودة التقارير المالية. تضمنت 11 سؤال؛

- **المحور الثاني** : أسئلة حول الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية. تضمنت 15 سؤال؛

- **المحور الثالث** : أسئلة حول البيئة الاقتصادية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية لعدة معوقات.تضمنت 6 أسئلة.

بعد الحصول على استمارة الاستبيان التي تحتوي على الإجابات، قمنا بإستخدام برنامج MS Excel وذلك لتفريغ البيانات وترميز الإجابات. كما استعملنا برنامج SPSS20.0 من أجل التحليل الإحصائي والذي بواسطته يتم اختبار ثبات الاستمارة واجراء التحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عليها.

III- النتائج ومناقشتها:

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية:

1- يؤيد أفراد العينة وجود علاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وجودة المعلومات المحاسبية بنسبة (83.99%)؛

2- يؤيد أفراد العينة بأن الالتزام بتطبيق متطلبات الافصاح الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية؛

3- يؤيد أفراد العينة أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يحقق مزايا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وهي مؤشر ايجابي تدل على أهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في نمو هذه المؤسسات واستمراريتها؛

4- يؤيد أفراد العينة أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يحقق مزايا للدولة التي تعتمد هذه المعايير من بين هذه المزايا (زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية، توفير الوقت والمال المنفق في توحيد القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس قياس ومتطلبات إفصاح مختلفة، يسهل على المؤسسات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية...)؛

5- يؤيد أفراد العينة أن البيئة الاقتصادية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية لعدة معوقات كان أهمها عدم وجود بورصة للأوراق المالية التي تتميز بالكفاءة وضعف دور الهيئات الحكومية والمنظمات المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر.

IV- الخلاصة:

ظهرت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) في ظل اقتصاد متغير ومتقلب ضمن متطلبات فرضتها العولمة الاقتصادية والتوجه نحو الانفتاح والتجانس الاقتصاديين، كما كان لتعدد أنواع المؤسسات وتوسع مجال نشاطها الذي تزامن مع نمو متسارع في الاستثمارات الدولية المتبادلة وتشعب الارتباطات التي فرضتها البورصات والأسواق المالية الدولية وكذلك الحاجة لقراءة موحدة للتقارير المالية.

على غرار العديد من الدول، باشرت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة وواقعا، يجب الرؤية إليه بإيجابية ويقين، بحيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه.

لذا فقد عمد المشرع الجزائري إلى تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) من خلال: (القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007) المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) وكل ذلك من اجل تحقيق توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وبالتالي درجة أكبر من الشفافية على المستوى المحلي والدولي.

لقد جاءت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الدولية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية من وجهة نظر تم التوصل في هذه الدراسة أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية (IAS/IFRS) يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.

- ملاحق :

جدول رقم (01): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور الأول من الاستبانة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة.	4,477	0,5460
2	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يجعل المعلومات المحاسبية تتميز بالموضوعية وعدم التحيز.	4,352	0,6070
3	تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة إذا تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) .	4,284	0,7260
4	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يزيد من الموثوقية في المعلومات المحاسبية.	4,330	0,5810
5	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يجعل المعلومات المحاسبية تتميز بالقدرة التنبؤية.	4,023	0,7570
6	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يجعل من المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تمتاز بخاصية التمثيل الصادق للعمليات المحاسبية والأحداث الأخرى.	4,159	0,6230
7	المعلومات المحاسبية المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تُمكِن لمستخدميها من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم النتائج السابقة.	3,966	0,6680
8	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يجعل من المعلومات المحاسبية تمثل جوهر الأحداث الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني.	4,080	0,6980
9	تعمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لكافة الأطراف دون تحيز.	3,966	0,7640
10	يساعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على سهولة فهم التقارير المالية المعدة من طرف المؤسسة.	4,136	0,8330
11	الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يعطي درجة تأكيد أكبر للقياس المحاسبي.	4,386	0,6330
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وجودة المعلومات المحاسبية.		4,181	0,4630

المصدر: من إعداد الباحثون بالاستعانة ببرنامج **spss v21**.

جدول رقم (02): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور الثاني من الاستبانة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
12	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية لدى الإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,386	0,576
13	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,364	0,590
14	التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنوياً بشكل ثابت على أقل تقدير يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	3,989	0,669
15	الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسية، واسم المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,182	0,652
16	التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,307	0,631
17	الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,330	0,601
18	عرض البنود المادية في القوائم المالية بشكل منفصل وتجميع البنود غير مادية مع البنود المشابهة له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	3,818	0,687

19	الإفصاح عن طبيعة التغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,239	0,660
20	الإفصاح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له تأثير في الفترة الحالية أو المستقبلية له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	3,773	0,581
21	الإفصاح عن طبيعة حصص المؤسسة في المؤسسات الأخرى والمخاطر المصاحبة لها وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,148	0,652
22	الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للاسترداد) له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	3,943	0,574
23	الإفصاح عن المعلومات غير المالية له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,227	0,620
24	الإفصاح عن مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في جدول حسابات النتائج أو الإيضاحات له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,057	0,631
25	الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تحدث بعد تاريخ إعداد القوائم المالية له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	3,852	0,652
26	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمنتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها وكبار عملائها له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,261	0,634
	الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	4,1250	0,1717

المصدر: من إعداد الباحثون بالاستعانة ببرنامج **spss v21**.

جدول رقم (03) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور الثالث من الاستبانة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
27	قلة أو عدم توفر المورد البشري المؤهل.	4,098	0,5797
28	عدم وجود بورصة للأوراق المالية التي تتميز بالكفاءة.	4,354	0,5299
29	ضعف دور الهيئات الحكومية والمنظمات المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق.	4,537	0,5017
30	عدم وجود قانون يلزم المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) .	4,110	0,4971
31	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تُمكن للمؤسسة من تدريب مستخدميها لتتماشى مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS).	3,963	0,5762
32	عدم مسايرة النظام المحاسبي المالي للتغييرات والتعديلات المستمرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) .	4,183	0,5001
33	غياب المنافسة الفعلية بين المؤسسات يحول دون تشجيع هذه الأخيرة للتوسع في الإفصاح لفائدة المساهمين الحاليين والمنتظرين وآخرين.	4,037	0,5543
34	غياب أسواق متخصصة ونشطة تُستعمل أسعارها كمرجعية للتقييم وهذا ما يحول دون تطبيق بعض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS)	4,341	0,5263
35	ضعف التأهيل العلمي والعملي وغياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة للمحاسبة.	3,988	0,5554
	البيئة الاقتصادية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية لعدة معوقات.	4,1789	0,2093

المصدر: من إعداد الباحثون بالاستعانة ببرنامج **spss v21**.

- الإحالات والمراجع:

[1] أحمد محمد مخلوف (2014). **مدى الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

[2] Gassen, J., & Sellhorn, T. (2006). ***Applying IFRS in Germany: Determinants and Consequences***. *Capital Markets:* Market Efficiency eJournal, 58, PP.365-386.

[3] Kim, Y., J. J. Lee, and B. B. Lee. (2007). ***Financial Statement Comparability and Analysts' Over-Optimism for Accruals***. Working paper, Santa Clara University, University of Massachusetts Boston, and University of Macau

[4] Armstrong et al (2008), ***Market Reaction to the Adoption of IFRS in Europe***, Accounting Review.

[5] Messod D. Beneish et al (2012), ***The impact of financial reporting on equity versus debt markets : Macroeconomic evidence from mandatory IFRS adoption***, Available at SSRN, PP.04-10,

[6] حمزة لعرابي (2013)، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر: جامعة بومرداس، ص.35.

[7] أحمد محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص.56.

[8] حمزة لعرابي، مرجع سبق ذكره، ص.35.

[9] عباس علي ميرازا (2006)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان، الاردن: المطابع المركزية، ص.02.

[10] مؤسسة المعايير الدولية (2013)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ج(أ) "إطار المفاهيم والمتطلبات"**، عمان، الأردن: ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، ص.06.

[11] أحمد محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص.103.

[12] محمد المبروك أبو زيد (2011)، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، السعودية: دار المريخ، ص.487.

[13] أحمد زغدار، محمد سفير (2009)، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولي (IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، ص.84.

[14] أحمد محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص.100.

[15] خالد الخطيب (2002)، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبي الدولي رقم (1)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، سوريا، ص.152.

[16] زهير خضير ياسين العاني (2006)، **أهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع إشارة للتطبيق العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ص.314.

[17] عبد الرحيم عبد الرحيم قدومي (2013)، **الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد التاسع، الجزائر: جامعة المسيلة، ص.295.

[18] Hendrisksen Eldon S. (1982), ***Accounting Theory***, Fourth Edition, Home Wood, Richard Irwin, P.504.

[19] محمد عبد الله المهتدي، وليد زكرياء الصيام (2006)، **أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن: الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 02، ص.260.

[20] مجدي أحمد الجعبري (2012)، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص.06.

[21] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص.485.

[22] أحمد بن محمد السلمان (2012)، **تطور جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي 2001 و2008**، مجلة البحوث المحاسبية، ص.40.

[23] كريمة علي كاظم الجوهر (2011)، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين**، مجلة الادارة والاقتصاد، ص.113.

[24] مؤسسة المعايير الدولية، مرجع سبق ذكره، ص.27.

[25] حمزة لعرابي، مرجع سبق ذكره، ص.71.

[26] أبو نصار محمد، و حميدات جمعة (2008)، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ص.07.

[27] بوبكر رزيقات (2015)، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية –دراسة ميدانية–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، الجزائر: جامعة بومرداس، ص.106.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات، محمد زرقون (2022)، **الافصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)**، مجلة المؤسسة، المجلد 11 (العدد 01)، الجزائر: جامعة الجزائر-3، ص.ص 153-164.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).